دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العراق .. خريطة سياسية جديدة
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	ناجي، محمد عباس أحمد
المجلد/العدد:	مج 9, ع 34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	أبريل
الصفحات:	177 - 180
رقم MD:	339116
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الشيعة، العراق، الأحوال السياسية، الانتخابات، الأحلاف السياسية، الأحزاب السياسية، الأكراد، التيارات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/339116

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

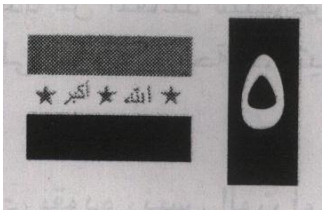

العراق.. خريطة سياسية جديدة

محمد عباس ناجي

باحث في العلوم السياسية

اكتسب انتخابات مجالس المحافظات العراقية (البلديات) التي أجريت في ٣١ يناير٢٠٠٩. أهميتها من اعتبارات عديدة : أولها ، أنها كانت اختبارا مهما لميزان القوى السياسي في العراق قبل تسعة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر القادم، والتي ستحدد بدرجة كبيرة ملامح المشهد السياسي العراقي في المرحلة المقبلة التي سوف تشهد تطورات سياسية مهمة أبرزها انسحاب القوات الأمريكية من العراق حسب ما أعلنته إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما . وثانيها ، أنها أجريت في خضم بيئة داخلية مفعمة بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر. فقد أصبح الانقسام هو السمة الغالبة في التفاعلات بين الائتلاف الرباعي الحاكم (الشيعي – الكردي)، على خلفية التباين في التعاطي مع بعض الملفات الداخلية مثل قضية الفدرلة " التي يطرحها المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عبد العزيز الحكيم، والمسألة الكردية التي يتبناها الائتلاف الكردي . كما أنها جاءت في وقت تبذل فيه حكومة نوري المالكي جهودا حثيثة لتكريس حالة الأمن والاستقرار السياسي ، خصوصا بعد دعوة المالكي لمنظمات المقاومة وبعض القوى الأخرى المعارضة للعملية السياسية ، لإلقاء السلاح تمهيدا لإجراء مصالحة وطنية في العراق . وثالثها ، أنها أول تجربة انتخابية يقوم بها العراقيون بأنفسهم منذ نهاية حكم صدام حسين، وهي أول انتخابات يحضرها مراقبون دوليون في ٧١٢ دائرة انتخابية . فضلا عن أنها أول انتخابات تشهد أعلى نسبة مشاركة من جانب القوى السياسية العراقية، لاسيما السنة الذين أدركوا التداعيات السلبية التي أنتجتها مقاطعتهم للعملية السياسية العراقية.

أولا- نتائج الانتخابات:

جرت الانتخابات لاختيار ١٤ مجلسا محليا من إجمالي ١٨ محافظة (عدا المحافظات الكردية الثلاث وكركوك)، وشهدت إقبالا نسبيا من المواطنين، حيث شارك ٥.٧ مليون ناخب، أي ما يعادل ٥١% من إجمالي ما يزيد على ١٥ مليونا مسجلين في الجداول الانتخابية، فضلا عن المشاركة النسائية التي بدت غير مسبوقة في الانتخاب والترشح . غير أن السمة أكثر بروزا لهذه الانتخابات تتمثل في عدد من تقدم للترشح لها،وهو١٤٤٣١ مرشحا منهم ٣٥١٢ امرأة و١٠٥١٩ رجلا، وقد تنافس هؤلاء للفوز ب ٤٤٠ مقعدا فقط أكثرها في بغداد (٥٧) وأقلها في المثنى (٢٦).

وقد أفرزت الانتخابات البلدية خريطة جديدة لموازين القوى السياسية تبعا لما حصلت عليه كل قائمة، ففي حين حصلت بعض القوائم على عدد من المقاعد ستفرض عليها السعي إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى ، حصلت قوائم أخرى على أغلبية مريحة قد تتيح لها نفوذا أوسع في مجالس المحافظات المقبلة.

فقد احتل ائتلاف "دولة القانون " الذي يقوده رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الصدارة في عشر محافظات عراقية من أصل ١٤ محافظة، وحصل على ١٢٦ مقعدا، أي أكثر من ربع مقاعد مجالس المحافظات البالغة ٤٤٠ مقعدا، محققا المركز الأول في العاصمة بغداد وتسع محافظات جنوبية أخرى، ومحتفظا بتقدمه الذي حققه على باقي الكتل.

في مقابل ذلك، منيت الأحزاب الدينية بهزيمة فادحة في الانتخابات. ففي محافظات الجنوب والوسط، تلقى المجلس الإسلامي الأعلى ضربة موجعة، فقد تراجعت القائمة التي يدعمها زعيم الائتلاف الشيعي عبد العزيز الحكيم وهي "شهيد المحراب، والتي تسيطر حاليا على مجالس معظم المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، بشكل واضح، ولم تتصدر في أي من المحافظات، حيث حصلت على ٥٣ مقعدا في عشر محافظات. وينطبق الأمر نفسه على قائمة الأحرار المستقلين التي يدعمها الزعيم الديني مقتدى الصدر والتي حصلت على ٤٣ مقعدا، بما جعل حصتها تتراجع من ١١% في انتخابات عام ٢٠٠٥ إلى ٣% في الانتخابات الحالية.

ولم يكن الوضع أكثر إيجابية بالنسبة للأحزاب السنية في الشمال ، حيث حصل الحزب الإسلامي العراقي على ٥ مقاعد، فيما حصل تجمع المشروع الوطني الذي يتزعمه محمود المشهداني وصالح المطلك وخلف العليان على ١٩ مقعدا ، وتحالف الصحوة والمستقلين " على ٨ مقاعد . وبهذه النتائج يكون "الحزب الإسلامي " قد فقد أكبر واهم محافظة عراقية ، وهي الأنبار، التي احتل فيها المركز الثالث ، "بعد تجمع المشروع الوطني"، وتحالف " الصحوة والمستقلين "، فضلا عن أنه خسر محافظة نينوى، التي حصل فيها على ٦.٧% من الأصوات ، في مقابل نحو ٥٠% لقائمة " الحدباء" ذات التوجهات القومية والجديدة نسبيا على الساحة، بينما حصل على المرتبة الأولى في ديالى وصلاح الدين ، لكن بأصوات متقاربة مع منافسيه ، الذين بات بإمكانهم تكوين أغلبية ضده .

ورغم أن المحافظات الكردية لم تجر فيها انتخابات (من المقرر إجراؤها في مايو المقبل)، إلا أن الطرف الكردي كان من أكبر الخاسرين في محافظات الجنوب والوسط إلى جانب "الحزب الإسلامي ". والمجلس الأعلى الإسلامي ، إذ لم تحصل القائمة التي تضم الأكراد وقوى أخرى ، في ميسان وواسط، على أي مقعد، وجاءت في المرتبة السادسة في صلاح الدين ، ب ٤٠٥% من الأصوات. أما في ديالى ، فقد حصلت القائمة المدعومة من الأكراد على ١٧% من الأصوات، بعد "جبهة التوافق الإصلاح ، ثم تجمع المشروع الوطني"، و"القائمة العراقية "، وأخيرا ائتلاف ا"دولة القانون ".

لكن ربما تكون النتيجة الأبرز هي تصدر قائمة اللواء المنفردة التي يتزعمها يوسف الحبوبي وحصدها أصوات تؤهله للحصول على ١٣ مقعدا من بين ٢٧ مقعدا من مقاعد محافظة كربلاء. لكن قانون المفوضية أسقط المقاعد كون المرشح منفردا ولا يمثل حزبا أو تيارا و وبالتالي حصل على مقعد واحد فقط.

ثانيا- قراءة تحليلية للنتائج:

هذه النتائج في مجملها تكشف عن عدد من المضامين المهمة التي سوف تساهم في تحديد ملامح خريطة القوى السياسية وموازينها الفعلية قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في نهاية العام .

المضمون الأول، أن الانتخابات كشفت عن توجهات جديدة لدى الناخب العراقي الذي منح صوته هذه المرة وفقا للبرامج الانتخابية وابتعد بشكل كبير عن التيارات المتشددة دينيا التي فرضت سطوتها على الساحة السياسية خلال المرحلة التي تلت سقوط نظام صدام حسين. ويبدو أن الناخب يعاقب الأحزاب الإسلامية سواء الشيعية أو السنية التي تسببت في مفاقمة المسألة الطائفية بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣. فضلا عن أن الممارسات القمعية التي تقوم بها بعض الميليشيات التابعة

لهذه التيارات خصوصا فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الإسلامي خصمت إلى حد كبير من قوة وثقل هذه التيارات في الشارع العراقي.

وقد فضل سكان الجنوب التضحية بالمنافع التي كانوا يتلقونها من الأحزاب الأخرى التي كانت مسيطرة على البلديات مقابل انتخاب قائمة ائتلاف دولة القانون " بقيادة المالكي ، رغم أن بعض أعضائها غير معروفين ولن يكون بمقدورهم تقديم الخدمات الأساسية مباشرة، مثلما كان يفعل أعضاء المجلس الأعلى الإسلامي، الذي كان يقدم، حسب بعض الإحصاءات، ٢٥ ألف دينار عراقي لمن يصوت لقائمته.

والمضمون الثاني ، أن نتائج الانتخابات سوف تعزز بدرجة ما من قوة ونفوذ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، الذي استخدم آليات الدولة لتوسيع شعبيته وعمل على جذب رجال العشائر الذين يتمتعون بنفوذ واسع ولديهم أتباع كثر، من خلال إقناعهم بانه الرجل المناسب والقوى الذي يستطيع حماية مصالحهم.

كما اتخذ المالكي خلال السنة الماضية مواقف فاجأت الكثيرين ، بابتعاده عن حلفائه السابقين ، في الائتلاف الرباعي الحاكم (الكردي – الشيعي)، ليقدم نفسه كزعيم وطني عراقي، يتعالى على الطائفية، ويسعى إلى استعادة هيبة الحكومة المركزية. ولذا لم يكن مستغربا توسع قاعدة التأييد لحزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي رغم أنه كان الأضعف في الجنوب قبل عام .

والأكثر من ذلك، أن فوز ائتلاف دولة القانون " بهذا العدد من المقاعد (١٢٦ مقعدا) سوف يمكنه من أن يفرض شروطه بالتحالف مع أي تنظيم أخر في معظم المحافظات، لاسيما في بغداد والجنوب .

وقد أعلن بالفعل عن ائتلاف بين حزب الدعوة والتيار الصدري يعطى لهما الأغلبية في محافظات بغداد والبصرة وميسان وواسط وذي قار إلى جانب ما يقارب من نصف المقاعد في مجالس كربلاء والنجف والقادسية، فيما توزعت السلطة في المحافظات السنية الأربع بين أحزاب وقوى عشائرية مختلفة.

أما المضمون الثالث، فيتمثل في سقوط قطبي العرب السنة والشيعة في مجلس الرئاسة وهما "الحزب الإسلامي وا"لمجلس الأعلى الإسلامي "، وصعود أطراف لا تمتلك رصيدا تنظيميا أو سياسيا. هذا الوضع يعنى أن ثمة تغييرات حتمية سوف تطرأ على مجلس الرئاسة المقبل، والتشكيلة الوزارية، والأجهزة الحكومية الأخرى، خصوصا الوزارات الأمنية والاقتصادية.

فيما يتعلق بالمضمون الرابع بالأصداء الإقليمية للانتخابات، حيث تؤشر نتائجها إلى هزيمة لحلفاء إيران خصوصا المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، بما يعنى، نظريا، إمكانية تعرض نفوذ إيران داخل العراق إلى تحديات كبيرة في المرحلة

المقبلة، خصوصا أن العراق مقبل على منحنيات خطيرة أهمها احتمال انسحاب القوات الأمريكية، وما سينتجه هذا الانسحاب من تداعيات داخلية وإقليمية.

لكن ربما يكون هذا الافتراض صحيحا من الناحية النظرية فقط، بينما يفتقد في الواقع إلى أسانيد موضوعية ، إذ أن فرص إيران في تعزيز نفوذها داخل العراق ربما تكون أكبر خلال المرحلة المقبلة، لاسيما أن أي انسحاب أمريكي محتمل من العراق ، حتى في حالة وجود قواعد عسكرية دائمة ، يمكن أن يدفع إيران إلى ملء الفراغ ، وهي في هذه الحالة لن تجد موانع صعبة ، لاسيما مع غياب قوى ردع داخلية مناسبة، وامتلاكها خبرة في بناء وتحريك القوى الداخلية العراقية ، فضلا عن أنها تمكنت بالفعل خلال السنوات الماضية من بناء قواعد نفوذ قوية لها داخل العراق .

كما أنه لا يوجد ما يؤشر إلى انحسار تام للقوى الحليفة لإيران، وعلى رأسها المجلس الأعلى الإسلامي الذي ربما يكون قد خسر جزءا من سلطته ، لكن ذلك لا يعنى أن الحزب فقد نفوذه السياسي بالكامل، لاسيما أنه يستند إلى سيطرة واسعة على المؤسسة الدينية الشيعية ، فضلا عن دوره الخدمي الواسع.

وفى كل الأحوال ، فإنه رغم أن الانتخابات البلدية العراقية رسمت ملامح المشهد السياسي العراقي، إلا أن هذه الملامح تبقى غير مكتملة انتظارا لما ستسفر عنه الانتخابات البرلمانية القادمة التي سوف تحدد بدرجة كبيرة ليس فقط ميزان القوى السياسي داخل العراق وإنما، وربما يكون ذلك هو الأهم، مستقبل العملية السياسية برمتها.